بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب

28 من ذي القعدة 1441 (20 يوليوز 2020)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري

"السياسات العامة الموجهة للشباب ارتباطا بجائحة كورونا "

الفهرس

توطئة 4

المحور الأول: استراتيجيات وبرامج مهيكلة لفائدة للشباب 6

I. السياسة الوطنية المندمجة للشباب (2015-2020) 6

II. الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 6

III. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2015-2025) وبرامج إنعاش الشغل 7

IV. الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق سنة 2021 8

V. المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 8

VI. برنامج "انطلاقة" المندمج لدعم وتمويل المقاولات 9

VII. الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" 9

المحور الثاني: آليات الإدماج والتمكين والدعم وبعض نتائجها 10

I. مجال التربية والتكوين والبحث العلمي 10

1. التعليم المدرسي
2. التعليم العالي
3. التكوين المهني
4. تعزيز الأعمال الثقافية والرياضية للطلبة، من خلال:
5. الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

II. مجال التشغيل 15

1. الوساطة في التشغيل
2. البرامج النشيطة للتشغيل
3. البرامج الجهوية لإنعاش التشغيل
4. تشجيع نظام المقاول الذاتي
5. التشغيل المعتمد على التمويل القائم على النتائج
6. محاربة الأمية في صفوف الشباب

III. المجال الثقافي والرياضي 18

1. برامج ترفيهية وتربوية للتخفيف من آثار الحجر الصحي
2. التحفيز الرياضي

IV. المساعدة الاجتماعية للشباب في وضعية هشة 20

1. حماية الشباب في وضعية الشارع
2. مواكبة الشباب المنحدرين من أوساط فقيرة ومحرومة
3. دعم الشباب في وضعية إعاقة

V. المجال الصحي 23
1. الشراكة البين قطاعية 2019-2022
2. الرفع من المناصب المالية المحدثة والمخصصة للتوظيف بقطاع الصحة
3. إحداث فرص للشغل بمهن الصحة
4. مواصلة إحداث المراكز المرجعية للصحة المدرسية والجامعية
5. توسيع خريطة فضاءات الصحة للشباب

VI. المهن الجديدة والتحول الرقمي 26
1. الأكاديمية الرقمية
2. المهن الجديدة لتشغيل الشباب
3. التحفيز على الابتكار المتعلق بمكافحة كوفيد 19

الخاتمة 28

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر للسيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح مجموعة من الأسئلة الهامة المتمحورة حول "السياسات العامة الموجهة للشباب ارتباطا بجائحة كورونا "، مع الإشارة إلى أن موضوع جائحة كورونا وتداعياتها كان محل العديد من أسئلة السيدات والسادة النواب المحترمين خلال جلسات سابقة، والتي أجبت عنها بإسهاب من خلال التطرق لمختلف أبعاد الموضوع.

هذه المرة يتمحور السؤال حول شريحة هامة من المجتمع، وهي شريحة الشباب التي تمثل نسبة كبيرة في البنية الهرمية السكانية، إذ يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 سنة نسبة 36.7% من مجموع السكان، وهو رصيد متميز لبلادنا، ورافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لما لها من قدرة على الابتكار واتخاذ المبادرة ومواكبة التطور التقني والتكنولوجي، ثم قبل ذلك، **فإن الشباب هم الفاعل الأساس، لمغرب المستقبل، ومستقبل المغرب**.

وقد تم إيلاء عناية خاصة لهذه الفئة في دستور 2011، الذي خص الشباب بمقتضيات وأحكام خاصة ومتقدمة، كما نص على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

ولا يخفى عليكم العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة حفظه الله لتطلعات ومشاكل الشباب، ولتأهيلهم والعناية بهم. وفي هذا الإطار، سبق الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله لفئة الشباب، حيث سبق لجلالته أن أكد في الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017-2018 أن "***تأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها. وقد أكدنا أكثر من مرة ولاسيما في خطاب 20 غشت 2012 بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب اعتباره كمحرك للتنمية وليس كعائق أمام تحقيقها... ورغم الجهود المبذولة فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب ....***

وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، خاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة." (انتهى النطق الملكي السامي)

وجدير بالذكر أن تأهيل الشباب ودعم إدماجه والعناية به، يشكل لازمة في عدد من السياسات العمومية، ويتدخل فيها عدد من المؤسسات والقطاعات، كما أنه يتجاوز ما هو إجرائي وآني، ليتخذ شكل استراتيجيات وبرامج مهيكلة، تمتد لسنوات طوال؛ فجل البرامج والاستراتيجيات التي اعتمدتها الحكومة تمس شريحة الشباب، بالموازاة مع وجود برامج وإجراءات تراعي خصوصيات هذه الفئة وتوثرهم بتحفيزات ومقتضيات خاصة ومتميزة.

وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن بين في تقرير له سنة 2018، مجالات العمل الاستراتيجية التي ينبغي أن تتضمنها السياسات العمومية الموجهة للشباب، ويتعلق الأمر ب:

1. التربية والتكوين؛
2. القابلية للتشغيل؛
3. الوقاية والصحة الجسدية والنفسية والحماية الاجتماعية؛
4. محاربة مظاهر الهشاشة والفقر والإقصاء؛
5. انخراط الشباب؛
6. توطيد أرضية القيم وتعزيز إحساس الانتماء إلى الأمة في نفوس الشباب؛
7. الثقافة والرياضة وأماكن العيش؛
8. التحسيس باحترام البيئة والتربية البيئية؛
9. الانخراط والإشعاع الدولي والأجندات العالمية الكبرى.

وهي المحاور التي تجد صدى لها في المحاور التي اعتمدتها السياسة المندمجة للشباب، وكذا في مختلف الاستراتيجيات والبرامج الموجهة للشباب.

وبالنظر لأهمية موضوع الشباب، فإن الحكومة سطرته أولوية في برنامجها الحكومي، وخصصت له العديد من الإجراءات والتدابير المهمة، وتستحضره عند صياغة أي سياسة عمومية، قطاعية أو أفقية. وإذا كانت جائحة كورونا، قد فرضت القيام بإجراءات استثنائية لتخفيف آثارها ودعم إعادة انطلاق الحياة العادية بعد تخفيف تدابير الحجر الصحي، فإن الحكومة أولت فئة الشباب عناية خاصة، سواء أثناء الجائحة أو بعدها.

ولتجاوز آثار الجائحة وتخفيف انعكاساتها، على المدى القريب والمتوسط، فإن الحكومة ملتزمة بتسريع برامج أُعدت قبل الجائحة وما زالت الحاجة ملحة إليها، كما أنها أعدت برامج جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هاته الفئة في هذه الظرفية الاستثنائية.

لذا ومن أجل الإحاطة بموضوع هذا السؤال سيتم تقسيم الجواب إلى محورين:

- استراتيجيات وبرامج مهيكلة لفائدة للشباب
- آليات التمكين والدعم وبعض نتائجها.

المحور الأول: استراتيجيات وبرامج مهيكلة لفائدة للشباب

إيمانا منها بأهمية دور الشباب في التنمية بمختلف أبعادها، ومن أجل وضع تصورات منسجمة ومتجانسة، وتحقيق الالتقائية، تعتمد الحكومة على عدد من الاستراتيجيات والبرامج المهيكلة، المُوجَهة للشباب، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم هذه الاستراتيجيات والبرامج يمكن ذكر ما يلي:

I. السياسة الوطنية المندمجة للشباب (2015-2020)

بادرت الحكومة إلى وضع سياسة شاملة ومندمجة لفائدة الشباب، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017-2018، بتنسيق مع كافة القطاعات والأطراف المعنية. وتقوم هذه السياسة على تحسين شروط إدماج هذه الفئة وانخراطها في الحياة العامة.

وقد تم إعداد أرضية أولية لهذه السياسة، وتقديمها في اجتماع المجلس الحكومي بتاريخ 26 أكتوبر 2017. وتقوم هذه الأرضية على تصور شامل ومندمج للعرض العمومي الموجه للشباب، انطلق من تشخيص لواقع هذه الفئة على مختلف الأصعدة، وأخذ بعين الاعتبار انتظارات وتطلعات الشباب المغربي باختلاف فئاتهم، بهدف مواكبة الشباب وتحقيق إدماجهم الاجتماعي، على نحو يتم معه تحقيق التقائية السياسات القطاعية الموجهة للشباب، ويضمن نجاعة وتناسق تدخلات مختلف الفاعلين، وتثمين المجهودات المبذولة وتعزيز فعاليتها وأثرها على أوضاع الشباب.

وتشكل هذه السياسة بالأساس، آلية لتنسيق السياسات العمومية الموجهة للشباب، ولتحديد الإجراءات العملية لكل قطاع حكومي، كل في مجال اختصاصه، بما يحقق النجاعة والفَعالية والْتِقائِية التدخلات العمومية، مع برمجة الأفق الزمني لتنفيذ التزامات كل قطاع.

ولضمان التنزيل الترابي الأمثل، تعمل الحكومة على إبرام التعاقدات الترابية بين الدولة والجهات، في إطار عمليات التنزيل لعدد من الاستراتيجيات والسياسات، وذلك من أجل تحقيق الأثَر المنشود محليا وإقليميا وجهويا.

II. الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030

سيساهم تنفيذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 بشكل مباشر وملموس في تأهيل الشباب، من أجل إدماج ناجح وسلس في الحياة العامة. ويتجلى ذلك من خلال رافعاتها ذات الصلة بالموضوع ومنها:

1. تمكين المتعلمين ومنهم الشباب من استدامة التعلمات وبناء المشروع الشخصي والاندماج؛
2. ملاءمة التعلمات والتكوينات مع حاجات البلاد، ومهن المستقبل، والتمكين من الاندماج؛
3. تقوية الاندماج السوسيو ثقافي للشباب.

وعبر تطبيق مقتضيات القانون الإطار 17-51 المرتبط بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والتي تنص على:

1. إكساب المتعلم المهارات والكفايات اللازمة، التي تمكنه من الانفتاح والاندماج في الحياة العملية، والمشاركة الفاعلة في الأوراش التنموية للبلاد، بما يحقق تقدم المجتمع والإسهام في تطوره؛
2. ضمان ملاءمة مواصفات تكوين خريجي المنظومة مع متطلبات سوق الشغل، والاستجابة لحاجات البلاد في التنمية؛
3. تحقيق الاندماج الثقافي للمتعلم، وتيسير اندماجه وتفاعله الإيجابي مع محيطه؛
4. تنويع عرض التكوين المهني بجميع مستوياته وأصنافه، والرفع من طاقته الاستيعابية، وتأهيل مؤسساته القائمة بما يستجيب لتنافسية الاقتصاد وحاجات سوق الشغل؛
5. جعل المنظومة دائمة الانفتاح والتلاؤم مع محيطها الخارجي، ولا سيما من خلال إحداث مرصد للملاءمة بين المهن والتكوينات الجديدة وحاجات سوق الشغل؛
6. توسيع عروض التكوينات المقدمة وتنويعها وتحسين جودتها، ولا سيما من خلال تعزيز التكوينات المهننة بصفة خاصة، على صعيد مختلف مستويات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف ضمان الملاءمة المستمرة مع حاجيات سوق الشغل والنسيج الاقتصادي والاجتماعي، والتطورات التي تعرفها الأنشطة المهنية المختلفة.

III. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2015-2025) وبرامج إنعاش الشغل

تبتغي الاستراتيجية الوطنية للتشغيل إحداث مناصب الشغل وتطويرها كما وكيفا، خاصة بالنسبة للشباب، كما تهدف إلى تقليص الفوارق بين الجنسين وبين المجالات الترابية، وذلك عبر خمسة أهداف أساسية كالآتي :

1. اندماج التشغيل بشكل أفضل في السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية؛
2. استجابة نظام التكوين المهني والمستمر بشكل أفضل لحاجيات سوق الشغل؛
3. إنعاش السياسات المشجعة لإحداث المقاولات والتشغيل الذاتي؛
4. تحسين حكامة سوق الشغل والتشغيل؛
5. تعزيز الاندماج الاجتماعي والإنصاف خاصة لفائدة الشباب والنساء والعمال القرويين وغير المنظمين.

IV. الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق سنة 2021

تهدف هذه الاستراتيجية، الموجهة أساسا للشباب، إلى تعزيز دور نظام التكوين المهني ومساهمته الكبيرة في تحقيق الإدماج الاجتماعي لفئة الشباب، وفي التنمية المستدامة، وفي تقوية التماسك الاجتماعي والترابي، وذلك من خلال خمسة أهداف استراتيجية:

1. ضمان الحق في التكوين المهني والاندماج الاجتماعي والترابي؛
2. تحسين تنافسية المقاولات باعتبارها فاعلا وفضاء مميزا للتكوين (50% من المتدربين يتكونون في الوسط المهني و20% من الأجراء في التكوين المستمر)؛
3. تعزيز الاندماج المهني عبر التحسين المستمر لجودة التكوين (تحقيق معدل اندماج في أفق 2021 يصل إلى 75% من المتخرجين)؛
4. إدماج التعليم الرسمي والتكوين المهني من أجل السماح للشباب بالتعبير عن ميولاتهم؛
5. تعزيز الحكامة والسياسة العمومية للتكوين المهني من أجل أداء أفضل.

V. المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

كما تعلمون، قام جلالة الملك بإعطاء تعليماته السامية يوم 19 شتنبر 2018 من أجل إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، وذلك بكلفة مالية اجمالية تقدر ب 18 مليار درهم.

وقد جعلت هذه المبادرة قضايا الشباب في صلب أولوياتها من خلال برنامجين أساسين.

البرنامج الأول هو برنامج تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب، والذي يهدف بالأساس إلى توفير الدخل وإحداث فرص عمل للشباب، وذلك من خلال ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في:

1. الاهتمام بالعنصر البشري، عبر دعم التكوين والمواكبة بهدف إدماج المقاولين وحاملي المشاريع؛
2. اعتماد خارطة طريق للتنمية الاقتصادية المحلية بهدف تطوير الأنشطة الاقتصادية وتيسير الادماج السوسيو-اقتصادي للشباب؛
3. تحديد المشاريع ذات الوقع الإيجابي من خلال تحليل البنية الهيكلية للسلاسل ذات القيمة.

أما البرنامج الثاني فهو برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة: والذي يعتبر لبنة جديدة في بناء صرح المنظومة المندمجة للتنمية المستدامة، ويهدف بالأساس إلى التصدي بطريقة استباقية لأحد الأسباب الرئيسية للتأخر الحاصل في مجال التنمية البشرية، وذلك عبر الاستثمار في الرأسمال البشري منذ المراحل المبكرة للفرد، بتركيز تدخلات المبادرة على محور تنمية الطفولة المبكرة، ومحور مواكبة الطفولة والشباب.

VI. برنامج "انطلاقة" المندمج لدعم وتمويل المقاولات

جاء البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات تنفيذا للتوجيهات الملكية الواردة في الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الجلسة الأولى للسنة التشريعية الرابعة للمجلس التشريعي العاشر. وقد تمت بلورة هذا البرنامج بشكل مشترك من قبل الحكومة وبنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب في إطار نهج تشاركي.

وسيمكن هذا البرنامج من تقديم جيل جديد من منتوجات الضمان والتمويل والمواكبة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، والشباب حاملي المشاريع والعالم القروي والقطاع غير المنظم والمقاولات المصدرة.

وتهدف هذه المبادرة إلى إطلاق دينامية جديدة تدعم المبادرة المقاولاتية، وذلك لتعزيز الإدماج السوسيواقتصادي للشباب خاصة في المجال القروي.

ويوفر البرنامج منتوجات الجديدة، ونخص بالذكر:

1. "ضمان انطلاق" وهو منتوج ضمان يستهدف المقاولين الذاتيين، حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا؛
2. "ضمان انطلاق المستثمر القروي" وهو منتوج ضمان يستهدف الضيعات الفلاحية الصغيرة، والمقاولات الصغيرة جدا وحاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين في المجال القروي؛
3. "ستارت المقاولات الصغيرة جدا" وهو منتوج تمويل على شكل تسبيق يتم استرداده بعد فترة خمس سنوات بدون فائدة وبدون ضمانات، موجه للمقاولين الذاتيين، حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا.

VII. الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"

أطلق المغرب استراتيجية زراعية جديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"، وتأتي بعد الاستراتيجية الزراعية "مخطط المغرب الأخضر" التي امتدت على مدى 12 عاما.

وتعتمد هذه الاستراتيجية الزراعية الجديدة على ركيزتين:

1. تتعلق الأولى بإعطاء الأولوية للعنصر البشري،
2. في حين تتعلق الثانية بمواصلة دينامية التنمية الفلاحية في ارتباط بتحفيز التنمية البشرية والاجتماعية،

وتروم هذه الاستراتيجية تمكين 350 ألف إلى 400 ألف أسرة جديدة من الانضمام إلى فئة الطبقة المتوسطة، وخلق جيل جديد من "المقاولين الشباب" بالقطاع الزراعي، وتوفير فرص عمل لـ350 ألف شاب، مستغل للأراضي ومقاول في مجال الفلاحة أو الخدمات المرتبطة بها.

إذ تتوخى الاستراتيجية الفلاحية الجديدة إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي، من خلال تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية طبقا للتعليمات الملكية السامية. وستتم مواكبة هذه المجهودات من خلال توفير التكوين لأزيد من 150 ألف شباب في المجال الفلاحي.

كما سيتم العمل على تمكين ثلاثة ملايين فلاح من الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية في أفق 2030، إلى جانب تقليص الفارق بين عوائد القطاع الفلاحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المحور الثاني: آليات الإدماج والتمكين والدعم وبعض نتائجها

في إطار الاستراتيجيات والسياسات التي ذكرت أعلاه، وتنزيلا لها، ودعما لبرامجها، تقوم عدد من القطاعات، والمؤسسات العمومية والمختصة، كل في مجال تخصصها، على تنزيل عدد من الآليات الميدانية والإجراءات العملية لفائدة الشباب ودعم إدماجهم والاستجابة لحاجياتهم.

وسأخصص هذا المحور لذكر عينة من هذه الآليات، مع إعطاء بعض المعطيات عن نتائجها وآثارها على أرض الواقع، مع ذكر بعض المقترحات لتطويرها أو تكييفها أخذا بعين الاعتبار ظروف الجائحة.

I. مجال التربية والتكوين والبحث العلمي

إن العناية بالشباب في هذا المجال، وفي هذه المرحة، يشكل حجر الزاوية لكل سياسة عمومية موجهة للشباب. فالتربية والتعليم والتكوين، واكتساب المهارات، والقدرة على مواجهة أعباء الحياة، تعتبر مرحلة مهمة في حياة كل شاب، والمثل الدولي يقول "لا تعطني سمكة، ولكن علمني كيف أصيدها".

تستوعب منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي حوالي 10 ملايين متعلم ومتكون، نصفهم تقريبا شباب، وقد قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات الرامية إلى دعم هذه الشريحة الواسعة من الشباب، عبر برامج وتحفيزات مهمة.

وقبل التطرق لهذه الإجراءات والتحفيزات، لابد من الإشارة إلى نقطة غاية في الأهمية، والتي نعتبر أن بلادنا قد أدارتها بكثير من الكفاءة والاحترافية واحترام معايير وإجراءات السلامة والصحة، ألا وهي تنظيم اختبارات الدورة العادية للامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا برسم دورة 2020 في موعدها المحدد؛ فخلال الفترة الممتدة من 3 إلى 9 يوليوز اجتاز 441 ألف و238 تلميذة وتلميذ الامتحانات، بنظام وانتظام، ومع الالتزام بالإجراءات الصحية للوقاية من كوفيد 19، وذلك بتظافر جهود جميع القطاعات ذات الصلة، وأولياء وآباء التلاميذ، وانضباط التلميذات والتلاميذ. وهذا الأمر يجعل المغرب من بين البلدان التي نظمت هذه الامتحانات، على عكس العديد من البلدان الأخرى التي ألغت هذه الامتحانات، أو أجلتها.

1. التعليم المدرسي

- توسيع شبكة مدارس "الفرصة الثانية" للشباب المنقطع عن الدراسة؛

- إحداث، بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، مسارات تخصص "رياضة ودراسة " بالسلك الإعدادي والثانوي التأهيلي تتوج ببكالوريا مهنية (تم فتح ثانويتين برسم الموسم الدراسي 2018-2019 بكل من الدار البيضاء وطنجة، و5 ثانويات سنة 2019-2020 بكل من الرباط، بني ملال، فاس، مراكش، والشرق؛
- إرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي.

2. التعليم العالي

تقدم الحكومة مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تدعيم الشباب في مجال التعليم العالي، والتي تتمثل أساسا في :

أ. ملاءمة العرض التربوي الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

وذلك عبر الاجراءات التالية:

1. **اقتراح مشروع الاصلاح الجامعي الجديد** (نظام الباكلوريوس) الذي يعطي أولوية للتكوين من أجل اندماج الشباب في سوق الشغل وذلك عبر:
   - ✓ إقرار التكوينات الأكثر جاذبية؛
   - ✓ تنمية المهارات والكفايات الحياتية للطلبة ؛
   - ✓ إشراك الفاعلين الإقتصاديين في كل مراحل بلورة مسالك التكوين ؛
   - ✓ وضع منظور جديد للمؤسسات الجامعية ذات الإستقطاب المفتوح ؛
   - ✓ مأسسة التكوين بالتناوب في مختلف المسالك الجامعية والمهنية بشراكة مع الفاعلي الاقتصاديين؛
   - ✓ وضع نظام وطني موحد ومندمج للتوجيه ما بعد البكالوريا وتعزيز نظام الجسور والممرات؛
   - ✓ اعتماد نظام الوحدات القياسية المرحلة (ECTS).
2. **إطلاق برنامج إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الجامعة بدون شهادة؛**
3. **تمكين الأبطال من متابعة التكوين في الأسلاك ما بعد البكالوريا** (تم فتح ثلاث معاهد خاصة بالاجازة المهنية في الرياضة بكل من جامعات سطات، القنيطرة، وفاس) على أساس تعميمها بباقي الجهات.

ب. تطوير الكفايات الحياتية والذاتية للطلبة

وذلك عبر مأسسة تصور واضح ومندمج لكيفية تطوير هذه الكفايات من خلال:

1. **تنمية الكفاءات اللغوية والتواصلية للطلبة**: وذلك بتعميم مراكز اللغات بالجامعات، فبالإضافة الى 3 مراكز للغات سابقة، تم إحداث 9 مراكز للغات سنة 2019 مع استكمال تهيئتها وتجهيزها سنة 2020، هذا بالإضافة إلى إحداث 3 مختبرات لتشجيع الاشهاد في اللغات لفائدة الطلبة والمكونين.
2. **تحسين قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي، لا سيما عبر:**

- ✓ تعزيز مختلف الأنشطة الرامية لترسيخ روح المقاولة لدى الطلبة، ووضع آلية مؤسساتية لمواكبة المشاريع المقاولاتية للطلبة بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين، من خلال إرساء نظام "الطالب المقاول"؛
- ✓ إطلاق برنامج إحداث مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية للطلبة (Career Centers) في الجامعات: والذي بدأ سنة 2015 بثلاث مراكز وتم تعميم التجربة سنة 2020 .
- ✓ فتح وكالات جامعية وفضاءات تشغيل بالمؤسسات التعليمية.

3. **تنمية العمل التطوعي لدى الطلبة**: من خلال إعداد مشروع برنامج "الجامعة المواطنة" الذي يروم تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تعزيز قيم المواطنة في الفضاء الجامعي ومحيطه؛ وترسيخ ممارسة العمل التطوعي لدى الطلبة؛ ومأسسة العمل التطوعي المستدام داخل الفضاء الجامعي. وسيتم في مرحلة أولى تكوين 20 ألف من طلبة مؤسسات التعليم العالي في العمل التطوعي، من خلال تزويدهم بمهارات ذاتية وقيم أساسية في مجال المواطنة والتطوع، ويتم تنفيذه بمختلف هذه المؤسسات على الصعيد الوطني بشراكة مع مختلف الفاعلين في المجال، وذلك بمعدل 5000 طالب كل سنة في أفق2022.

3. التكوين المهني

أولت الحكومة عناية خاصة لقطاع التكوين المهني، إذ يروم هذا القطاع تأطير 5 مليون مستفيد، سواء من التكوين الأساسي أو التكوين المستمر في أفق 2021، كما سيتم إحداث 123 مؤسسة تكوينية جديدة من ضمنها 120 بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ومنها 52 متخصصة موجهة للقطاعات الواعدة.

وعلى إثر تقديم مشروع مدن المهن والكفاءات أمام جلالة الملك، شرعت الحكومة سنة 2019 في تنفيذ ورش إحداث 12مدينة "للمهن والكفاءات" بكل جهات المملكة، وقد بدأت أشغال بناء 3 مدن بجهات سوس ماسة، والرباط والقنيطرة سلا، والعيون الساقية الحمراء، منذ يناير 2020، على أن يتم الافتتاح التدريجي لهذه البنيات انطلاقا من الدخول المهني 2021.

ومن أجل تشجيع الشباب على التوجه نحو التكوين المهني، مكنت الحكومة، لأول مرة بالمغرب، حاملي شهادة البكالوريا المتوجهين للتكوين المهني من الاستفادة من المنح الدراسية وفق نفس الشروط والإجراءات المتبعة في التعليم العالي.

كما تضع الحكومة من بين أولوياتها ملاءمة عرض التكوين مع متطلبات وحاجيات سوق الشغل المتجددة، وهو ما سعت إليه من خلال تنفيذ مجموعة من محاور استراتيجية التكوين المهني، بهدف توفير تكوين جيد يُسَهِلُ اندماج الشباب في الحياة العملية، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات أهمها:

1. **تحسين جودة التكوين، من خلال:**

- إعادة هندسة التكوين المهني وفق مقاربة ترتكز على الكفاءات؛
- إطلاق مشروع متعلق بتنمية الكفاءات الأساسية (**Soft Skills**) في برامج التكوين من أجل إدماج مهني أفضل، وتشمل تسع كفاءات تهم أساسا تنمية الحس المقاولاتي والتربية المالية والكفاءات الأساسية في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والكفاءات الرقمية وتقنيات التواصل باللغة العربية واللغات الأجنبية.

2. **ملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل من خلال:**

- تطوير تكوينات جديدة في القطاعات والمهن الواعدة ذات القيمة المضافة العالية ؛
- إعداد مخططات قطاعية لتنمية التكوين المهني في القطاعات الحيوية، في إطار مواكبة مختلف المخططات التنموية؛
- توفير تكوينات مؤهلة قصيرة، لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في القطاع غير المهيكل، لتسهيل اندماجهم في القطاع المهيكل وتثمين مكتسباتهم المهنية؛
- إرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل والتكوين، تتمثل في إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات.

3. **تنمية أنماط التكوين التي تكرس المقاولة كفضاء للتكوين**، بما يمكن الشباب من اكتساب مهارات تلائم تماما متطلبات المقاولة، وذلك من خلال :

- تنمية التكوين بالتمرس المهني، الذي يتم داخل المقاولة بنسبة 50% من مدته الإجمالية؛
- تنمية التكوين بالتدرج المهني الذي يتم بالمقاولة بنسبة 80% على الأقل من مدته الإجمالية،.

4. **الانسجام والتكامل بين التعليم العام والتكوين المهني، عبر:**

- دعم إرساء مسار استكشاف المهن بالمؤسسات التعليمية؛
- إحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي يرتكز على تكوين مزدوج بين التعليم العام والتكوين المهني ويمكن من ولوج السلك الثانوي التأهيلي أو ولوج سوق الشغل، بعد سنة من التدريب بالمقاولة؛
- إرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي.

4. تعزيز الأعمال الثقافية والرياضية للطلبة، من خلال:

تقوية الاندماج الثقافي للطلبة عبر تنظيم عدة ملتقيات ومهرجانات جهوية وإنشاء المحترفات الفنية؛

5. إحداث مسلك للتكوين في المهن الثقافية وتفعيله؛
6. **تعزيز المرافق الرياضية والثقافية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي** عبر برمجة إنشاء 3 مركبات رياضية بشراكة بين المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية والجامعات؛
7. **تنظيم البطولات الوطنية** في مختلف الألعاب الفردية والجماعية، والحرص على المشاركة المتميزة للرياضة الوطنية في مختلف التظاهرات والبطولات الدولية؛ ؛
8. **تنظيم التظاهرات الرياضية الدولية**، حيث تمت المصادقة على احتضان المغرب لأول مرة للبطولة العالمية وللبطولة الافريقية للعدو الريفي (تم تأجيل تنظيم هذه التظاهرات بسبب جائحة كوفيد-19)، وكذا الاعتراف بعودة الجامعة الملكية المغربية كعضو بالاتحاد الافريقي للرياضات الجامعية.

5. الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

1. توسيع قاعدة الطلبة الممنوحين: حيث انتقلت الاستفادة من 329 ألف منحة خلال السنة الجامعية 2016 -2017 الى 386 ألف منحة خلال السنة الجامعية 2019-2020، وذلك عبر الرفع من ميزانية المنح من 1,6 مليار درهم الى 1,83 مليار درهم، مع وضع آليات جديدة لتدبيرها وصرفها عبر تفعيل المنصة الرقمية "منحتي"، وللإشارة فقد
2. تجاوزت نسبة الطلبةالممنوحين بسلك الدكتوراه هذه السنة 77/%.
3. استفادة 30 ألف متدرب في التكوين المهني، لأول مرة، من المنح الدراسية سنة 2019 و70 ألف سنة 2020، إضافة إلى 5000 مستفيد من مساهمة الدولة في مصاريف التكوين بمؤسسات التكوين المهني الخاص.
4. الرفع من الطاقة الإيوائية للطلبة بالأحياء والإقامات الجامعية، التي انتقل عددها بين 2017 و2020 من 19 إلى 28.
5. توسيع نظام الاستفادة من الإطعام، وذلك ببرمجة بناء واستكمال أشغال بناء 7 مطاعم جديدة في أفق 2021، والرفع من عدد الوجبات الغذائية من 9 مليون وجبة سنة 2017 إلى 15 مليون وجبة سنة 2020.
6. تفعيل نظام التغطية الصحية الإجبارية للطلبة، حيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين من هذا النظام نهاية شهر يناير 2019 حوالي 116.352 وذلك في أفق تمكين 200 ألف طالب من التأمين الصحي سنة 2020 بكلفة قدرها 110 مليون درهم؛
7. تأهيل وتجهيز البنيات التحتية الخاصة بالخدمات الصحية: بإنشاء وتجهيز 18 مكتبا بالأحياء الجامعية لاستقبال ملفات العلاج الخاصة بالطلبة. وإعادة بناء 10 مراكز صحية جامعية وبناء مركز

صحي اجتماعي بجميعالأحياء الجامعية الجديدة مع تجهيز كل المراكز بالأدوات الطبية التقنية والرفع من ميزانية اقتناء الأدوية؛

8. إحداث نظام للتأمين عن الحوادث لفائدة الطلبة.

II. مجال التشغيل

يشكل تشغيل الشباب، سواء عبر التشغيل الذاتي أو عبر الاشتغال في القطاع الخاص أو العام، أحد أبرز أولويات العمل الحكومي الموجه للشباب، لإيمانها بأن التوفر على منصب شغل، يمثل إحدى ركائز الاندماج الاجتماعي للشباب، والمدخل الأساس لتمكينهم الاقتصادي، وبداية إسهامهم في تنمية البلاد والاستفادة من خيراتها.

ةفي هذا الإطار، تتظافر جهودكافة المتدخلين لتأهيل الشباب لولوج سوق الشغل ومواكبتهم في هذه المرحلة الحرجة من حياتهم، سواء كانوا حاصلين على دبلومات عليا أو بدونها، وسواء سبق لهم أن اشتغلوا أو لم يسبق لهم.

ولقد انعكست أولوية تشغيل الشباب وتأهيلهم لسوق الشغل في عدد من الاستراتيجيات والبرامج، سواء على مستوى البرمجة أو الإنجازات، من قبيل البرنامج الوطني للتنمية البشرية في مرحلته الثالثة. في شقه **المخصص ل"تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب** "، والذي حقق إنجازات مهمة برسم سنة 2019.

ويعتبر التشغيل بصفة عامة، وفي في ظل جائحة كورونا على الخصوص، من التحديات الكبرى التي تواجه مختلف دول المعمور بما فيها بلادنا وخاصة تشغيل الشباب الذي كان ولايزال يشكل بالنسبة للمغرب أولوية استراتيجية، لذا تبقى كيفية تدبير تداعيات هذه الجائحة لفترة ما بعد رفع الحجر الصحي وكيفية مواجهة آثارها السلبية على سوق الشغل عامة وعلى تشغيل الشباب بشكل خاص، مسألة بالغة الأهمية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الجزء الأكبر للدعم المالي المباشر الذي تم منحه من صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا المستجد، موجه للشباب؛ فمثلا في قطاع المهن الحرة استفاد 5,5 مليون شخص من الدعم المالي المباشر، مليونين اثنين منهم شبابا يقل عمرهم عن 40 سنة.

وفي هذا الإطار سيتم العمل على تعزيز وتطوير الخدمات والبرامج التي تستهدف الشباب الباحث عن شغل من خلال الاستمرار في الآليات الحالية، وتطويرها وتنويعها، كما يلي:

1. الوساطة في التشغيل

ولا سيما من خلال الدور الذي تضطلع به **الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات** في التقريب بين مؤهلات الباحثين عن شغل وحاجيات المشغلين ومواكبة المقاولات لإيجاد الكفاءات، وكذا دعم حاملي المشاريع المقاولاتية من خلال توجيههم وتأطيرهم، والعمل على ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص وتقريب خدمات سوق الشغل من جميع المواطنين، وفي هذا الإطار، تتيح الخدمات عن بعد التي توفرها الوكالة،

الفرصة لأي باحث عن عمل للتعرف على خدمات وعروض العمل على الصعيد الوطني عبر البوابة الإلكترونية للوكالة، مما يتيح للباحثين عن شغل وضع ترشيحاتهم عن بعد.

كما أنه في إطار دعم سياسة القرب من الشباب، سيتواصل تعزيز تواجد وكالات وفضاءات النهوض بالتشغيل بالجامعات ومراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي والمدارس العليا سواء العمومية منها أو الخصوصية، حيث من المقرر إحداث وكالة بكل جامعة، كما سيتم تنويع أشكال التواصل مع الطلبة باستعمال مختلف أشكال التواصل الحديثة، التي أثبتت نجاعتها خلال فترة الحجر الصحي.

كما بلورت الوكالة المذكورة برنامج "أمل"، وهو آلية أُعِدَتْ خصيصا لمواكبة ودعم العاطلين عن العمل نتيجة الأزمة الناجمة عن الجائحة، وهو برنامج يهدف إلى الوساطة في التشغيل والتقريب بين العرض والطلب، خصوصا بالنسبة للأشخاص الذين فقدوا شغلهم بسبب هذه الجائحة، والذين سيكون ضمنهم عدد غير يسير من الشباب، وبهدف إلى مواكبة ما يقرب من 100 ألف من الأشخاص الذين فقدوا شغلهم.

2. البرامج النشيطة للتشغيل

وإلى جانب ما سبق، تحظى فئة الشباب، خاصة حاملي الشهادات، بفرص للإدماج في سوق الشغل من خلال البرامج النشيطة للتشغيل التالية:

1. برامج دعم العمل المأجور ("إدماج" – "تحفيز") التي تتضمن تشجيعات هامة اجتماعية وضريبية محفزة على التشغيل بالنسبة للمقاولة والشباب الباحث عن شغل على حد سواء؛
2. برامج تحسين قابلية التشغيل من خلال "تأهيل" ومنظومة التكوين بالقطاعات الواعدة؛
3. برنامج دعم التشغيل الذاتي وريادة الأعمال.

فبخصوص برنامج إدماج، تم، خلال سنة واحدة، إدماج 118.308 باحث عن الشغل في إطار برنامجي إنعاش التشغيل "إدماج" و"تحفيز"، أي بتطور بنسبة 9 % مقارنة مع 2018.

من جهة أخرى، فقد أقرت الحكومة إجراءات تروم التشجيع على إحداث مناصب الشغل من قبيل دعم المقاولات والجمعيات حديثة النشأة (المحدثة خلال الفترة ما بين فاتح يناير 2015 و31 دجنبر 2019)، من خلال منحها تحفيزات اجتماعية وضريبية، وذلك لمدة 24 شهرا وفي حدود 5 أجراء شريطة أن يتم التشغيل خلال السنتين الأولين من الإحداث.

3. البرامج الجهوية لإنعاش التشغيل

وهي إجراءات تتم في إطار اتفاقات ثنائية، تسهم في تمويلها الجهات، تأتي لتُكَمِلَ التدابير الوطنية وتدعمها، وتهدف إلى:

1. دعم التشغيل بالجمعيات والمهن الحرة والنهوض بإنشاء المقاولات الصغرى؛

2. دعم الحركية المجالية لفائدة الباحثين عن عمل للاستفادة من تكوين تأهيلي أو مقابلات الانتقاء لعروض شغل؛
3. التكوين التأهيلي لفائدة غير حاملي الشهادات؛
4. دعم عقود التشغيل المأجور لفائدة بعض الفئات التي تعاني صعوبة في الإدماج المهني.
5.

4. تشجيع نظام المقاول الذاتي

أولت الحكومة أهمية خاصة للتشغيل الذاتي باعتباره رهانا مجتمعيا كبيرا، قد يساهم في الحد من آثار البطالة في صفوف الشباب، ويعد نظام المقاول الذاتي إحدى الآليات الناجحة التي اعتمدتها الحكومة للإسهام في التشغيل الذاتي للشباب وإدماجهم الاقتصادي، وتيسير ولوجهم إلى سوق الشغل ودعم روح المبادرة والمقاولة لديهم، فضلا عن تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي، من خلال اعتماد نظام مبسط للحصول على صفة المقاول الذاتي، وإنهاء النشاط والتشطيب، وإعادة التقييد، وتوحيد الإجراءات من خلال نظام الشباك الوحيد، بالإضافة إلى الاستفادة من نظام جبائي محفز.

وبفضل متابعة عمليات النهوض بنظام المقاول الذاتي، وبتعاون مع الشركاء على مستوى مختلف جهات المملكة، فقد استطعنا تجاوز مائة ألف مقاول ذاتي كما كان محددا في البرنامج الحكومي، إذ بلغ عدد المقاولين الذاتيين، متم شهر يونيو،233656، نصفهم لا تتجاوز أعمارهم 34 سنة، و76% أقل من 45 سنة، مما يشير إلى النسبة العالية من الشباب الذين اختاروا هذا النظام.

وقد ساهم في تحقيق هذه النتائج، وضع نسخة متطورة للموقع الالكتروني المخصص لتسجيل المقاولين الذاتيين في السجل الوطني للمقاول الذاتي ،وكذا الجهود المبذولة، خاصة من لد الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تم تنظيم أكثر من 450 لقاء تواصليا وتحسيسيا عبر ربوع المملكة للتعريف بأهمية ومزايا المقاولة الذاتية وشرح تدابير قانون المقاول الذاتي والتسهيلات التي يمنحها، لإشاعته بين الشباب والنساء والمبادرين، بغية حث المعنيين وتشجيعهم للإقدام على إحداث مقاولات ذاتية، كما تمت تعبئة أكثر من 33000 مشاركا بالتعاون مع مختلف الشركاء وذلك على المستويين الجهوي والوطني.

كما تمكن المقاولون الذاتيون من الحصول على تمويلات في إطار إجراءات مكافحة آثار جائحة كورونا بدون فوائد، بدون حاجة إلى ضمانات، وهي آلية تحمل اسم "ضمان المقاولين الذاتيين كوفيد 19".

5. التشغيل المعتمد على التمويل القائم على النتائج

أطلقت الحكومة بشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، برنامجا للتشغيل المعتمد على التمويل القائم على النتائج، خُصِصَت له حوالي مائة مليون درهم. ويروم هذا البرنامج دعم تطوير برامج نشيطة للتشغيل من خلال آلية تمويل مبتكرة تمكن من ربط تمويل البرامج بالنتائج المحققة.

ويهدف هذا البرنامج إلى الرفع من قابلية تشغيل الفئات التي تلاقي صعوبة في الاندماج في سوق الشغل وتيسير اندماجها، وخاصة النساء وفئة الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، والذين لا يتوفرون على شواهد دراسية، وكذا خريجي التعليم العالي أو التكوين المهني الذين يوجدون في وضعية بطالة لفترة طويلة.

وقد تم، في إطار تجربة هذه الآلية، انتقاء 9 مشاريع تنجز من قبل منظمات غير حكومية وطنية ودولية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات في مجال الوساطة من القطاع الخاص، وذلك بناء على مسطرة تنافسية في شكل طلب مشاريع.

وتستهدف هذه المرحلة التجريبية دعم ما يقرب من 9000 مستفيد في أفق يونيو 2022، 65٪ منهم من النساء، من خلال تكوينهم ومواكبتهم بهدف إدماج ما يقرب من 7200 مستفيد في سوق الشغل ومواكبة حوالي 5.500 للاستمرار في عملهم.

6. محاربة الأمية في صفوف الشباب

يعتبر ورش محو أمية الشباب في المغرب من الأوراش التي تحظى بالأولية، وبغية تجسيد ذلك تم إدراج فئة الشباب ضمن أولويات خارطة طريق الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية للفترة الممتدة بين سنة 2017 وسنة 2021.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين الشباب من برامج محاربة الأمية خلال الخمس سنوات الأخيرة ما مجموعه 1.436.698 مستفيد(ة)، مع تسجيل ارتفاع بحوالي 29%، ما بين الموسم القرائي 2015-2016 وموسم 2019-2020، ليبلغ في الموسم الحالي أكثر من 315 ألف شابة وشابا يستفيدون من برامج محاربة الأمية.

وفي إطار المجهودات المبذولة، تجدر الإشارة إلى بعض البرامج المتميزة لمحو الأمية لدى الشباب، من مثل برنامج محو الأمية والتدريب المهني للحد من الفقر ودعم تشغيلهم الذاتي فيما بعد، وبرنامج تسجيل الشباب خريجي برامج محاربة الأمية في برامج التكوين المهني بالتدرج.

وسعيا إلى تجويد هذه البرامج، فقد تم إعداد برنامج خاص بمحو أمية الشباب. ويستهدف هذا البرنامج فئات الشباب البالغين من العمر (15-35 سنة) غير المتعلمين أو الذين لهم مستوى قرائي متدن، من أجل تمكينهم من الكفايات القرائية الأساسية وإعدادهم لولوج تأهيل مهني أو أنظمة تكوينية أخرى. وبعد أن شهد تنفيذ هذا البرنامج توقفا بسبب جائحة كورونا، فسيتم استئنافه تدريجيا، حسب تطور الحالة الوبائية وبتنسيق تام مع المصالح المختصة.

III. المجال الثقافي والرياضي

عملت الحكومة على بلورة برامج جديدة لتحقيق الإدماج الثقافي والرياضي للشباب، ولا سيما من خلال:

1. برامج ترفيهية وتربوية للتخفيف من آثار الحجر الصحي

عملت الحكومة على إعداد خطة عمل استثنائية لفائدة الطفولة والشباب، بتنسيق مع المجتمع المدني المهتم بالطفولة والشباب، وخاصة الجامعة الوطنية للتخييم، لاقتراح بدائل للتنشيط السوسيو-تربوي خلال الفترة الصيفية، وتعبئة الموارد والإمكانيات الضرورية. وترتكز هذه الخطة على المحاور التالية:

1. إطلاق حملة رقمية وطنية موجهة لفائدة اليافعين والشباب عبر وسائط التواصل الاجتماعي، ابتداء من شهر يوليوز بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان(FNUAP)، تَهُم صحة وسلامة هذه الفئة في سياق ما بعد الحجر الصحي، وسيتم تنفيذها من خلال بَثِّ كَبْسُولات ودعامات تواصلية تربوية وتحسيسية تتعلق بالصحة النفسية والعقلية، والمهارات الحياتية، والوقاية من السُّلوكات الخطيرة، ويهدف عذا البرنامج إلى إطلاق 380 منصة لوصول 190000 مستفيد؛
2. إنجاز بحث وطني حول ظروف الأطفال واليافعين والشباب خلال فترة الحجر الصحي، من أجل الوقوف على انتظاراتهم ومُتطلباتهم خلال فترة ما بعد الحجر الصحي، وكل ما يتطلبه ذلك من مواكبة نفسية وتربوية ضرورية. وسيُشكِّل هذا البحث الوطني أرضية من أجل تحديد البرامج الموجهة لفائدة الطفولة والشباب خلال الأمَد القريب والمتوسط؛
3. إطلاق البرنامج الوطني للأوراش التطوعية بالمجالين الحضري والقروي، بشراكة مع المجتمع المدني. ويهدف هذا البرنامج إلى تعبئة أكثر من 5000 شاب وشابة من أجل بعث دينامية في الفضاءات العمومية، وإذكاء روح المواطنة والتطوع في أوساطهم؛
4. إطلاق طلب عروض المشاريع التنشيطية لفائدة الجمعيات الشبابية، تحضيرا لإعادة فتح دور الشباب خلال شهر شتنبر المقبل. ويهدف هذا المحور إلى دعم المجتمع المدني العامل بمؤسسات دور الشباب؛
5. تنظيم جامعات الشباب خلال شهر شتنبر المقبل، وفقا للوضعية الصحية ببلادنا وتحسن الحالة الوبائية، لفائدة 30.000 ألف مستفيدة ومستفيد، إضافة إلى جامعات اليافعين؛
6. تنظيم دورة تكوينية لفائدة أطر الجمعيات العاملة، لفائدة حوالي 20.000 مستفيد، في مجال التخييم خلال الفترة الخريفية.

2. التحفيز الرياضي

لقد كان لجائحة كورونا بالغ الأثر على السياسات العمومية الموجهة للشباب، خاصة فيما يتعلق بالممارسة الرياضية، بحيث نتج عن توقف هذه الممارسة صعوبات كبيرة للجمعيات الرياضية المهتمة بقضايا الشباب.

وارتباطا بما فرضته ظروف الجائحة، عملت الحكومة على مواكبة الحركة الرياضية بمجموعة من التدابير يمكن تلخيصها في النقط التالية:

1. اعداد دليل عملي لكيفية انطلاق الممارسة الرياضية، سواء تعلق الأمر بالرياضة الجماهيرية أو الرياضة ذات المستوى العالي؛
2. تجميع المعطيات الضرورية بخصوص وضعية القاعات الرياضية الخاصة، سواء تلك التي تشتغل في إطار جمعيات أو تلك التي تسيرها شركات خاصة لقانون الشركات؛ وهذه المعطيات ستمكن من فرز حقيقي ومضبوط للقاعات الرياضية التي تأثرت وتأثر العاملون فيها بالجائحة؛
3. إعداد بروتوكول واضح حول كيفية فتح القاعات الرياضية والشروط والإجراءات الواجب التقيد بها قصد احترام تعليمات السلطات الصحية المختصة؛
4. مواكبة الجامعات الرياضية في تدبير انطلاق التداريب، وذلك من خلال إعداد بطائق مركزة لشرح خصوصيات الإجراءات الواجب اتخاذها لكل نوع رياضي، وذلك حتى يتسنى تدبير مرحلة ما بعد الحجر الصحي بما يلزم من الاحتياطات والتدابير الوقائية؛
5. التتبع المستمر للرياضيين الشباب قصد الحفاظ على لياقتهم البدنية والاستعداد الجيد تأهبا للمنافسات الرياضية فور انتهاء فترة الحجر الصحي؛
6. إقامة التظاهرات والبطولات الرياضية الافتراضية خصوصا في رياضة الدفاع عن النفس مع تحفيز كل المشاركين الفائزين بهذه البطولات الرياضية الافتراضية؛
7. ولإطلاق العودة العادية للأنشطة الرياضية الرسمية ببلادنا، تم الترخيص في المرحلة الثالثة من تخفيف الحجر الصحي بتنظيم المباريات الرياضية الرسمية بدون جمهور.

IV. المساعدة الاجتماعية للشباب في وضعية هشة

تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، وفي إطار جهودها لمواجهة جائحة كورونا، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الضرورية لضمان استمرارية الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة، بمن فيهم شريحة الشباب، من الجنسين، وفي وضعية هشاشة.

كما تم إطلاق مبادرات ومشاريع استباقية للحفاظ على سلامة وصحة المستفيدين ومعالجة التداعيات الاجتماعية على أوضاعهم. وتتمثل أهم هذه الإجراءات والتدابير في الآتي:

1. حماية الشباب في وضعية الشارع

- **إيواء** ما يفوق 6000 شخصا في وضعية الشارع، نصفهم من فئة الشباب، موزعين على 160 مركزا للإيواء عبر التراب الوطني؛
- **إعداد خطة عمل لرعاية وإعادة إدماج** أكثر من 986 طفل وطفل-شاب في وضعية الشارع تم التكفل بهم خلال فترة الحجر الصحي، وتشمل معالجة الإدمان، والدعم والمواكبة النفسية، والتنشيط الثقافي والرياضي، والإدماج في منظومة التربية والتكوين المهني، وتمتد هذه الخطة على مدى أربع سنوات بميزانية سنوية تصل إلى 10 ملايين درهم.

2. مواكبة الشباب المنحدرين من أوساط فقيرة ومحرومة

ولا سيما عبر:

- دعم عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية لتمكين الشباب المستفيدين من خدماتها، والمرشّحين لاجتياز امتحانات البكالوريا، بسنتيها الأولى والثانية، برسم السنة الدراسية الحالية 2020/2019، والذين تجاوز عددهم 11350 مترشّحا ومترشّحة، مسجلين بـ 543 مؤسسة للرعاية الاجتماعية (من مثل دور الطالب والطالبة، ودور الأطفال والفتيات)، وتشكّل نسبة الفتيات حوالي 60% من مجموع المترشّحين؛
- إيواء وتقوية التحصيل الدراسي للأطفال والشباب المنحدرين من أسر معوزة عن طريق التكفل الكلي داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بشكل عام، والتي استقبلت في السنة الدراسية الجارية ما يفوق 24000 شابا وشابة ضمن مجموع 96 745 مستفيدا ومستفيدة بهذه المؤسسات، أي بنسبة 25 % من طاقة الاستقبال؛
- استئناف التكوين بمراكز التربية والتكوين المفتوحة في وجه الشباب المنحدرين من أوساط فقيرة ومحرومة، ابتداء من فاتح شتنبر وإلى غاية منتصف أكتوبر 2020، على أن تخصّص هذه الفترة لاستكمال ما تبقّى من البرامج التكوينية السارية، وتنظيم امتحانات نهاية الموسم التكويني ابتداء من أواسط أكتوبر 2020؛
- استئناف التكوين للشباب المنحدرين من أوساط فقيرة ومحرومة بمراكز التدرج المهني، ابتداء من فاتح شتنبر المقبل، مع الحرص على استدراك واستئناف التكوينات التي لم تنجز، وتنظيم الامتحانات النهائية في موعدها عند نهاية شهر دجنبر 2020؛
- **تقديم الدعم النفسي عن بعد للأطفال والشباب داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية**، لاسيما الذين وجدوا صعوبة في التكيف مع الحجر الصحي وتقييد الحركة، حيث تم في هذا الإطار تقديم الدعم النفسي لفائدة 285 طفل وطفل-شاب، منهم 184 ذكور و98 إناث؛
- الحرص، بعد فترة الحجر الصحي، وفق القرارات المتخذة بشأن الدراسة بمختلف المؤسسات التعليمية والتكوينية، على أن يتمّ العمل بدور الطالب والطالبة مع بداية الموسم الدراسي المقبل (شتنبر2020) بنفس الاجراءات المعتمدة من طرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية المفتوحة حاليا، وبتنسيق مع مختلف الشركاء والمتدخّلين، قصد ضمان سلامة كافة المستفيدين الذين هم في غالبيتهم من فئة الشباب من كلا الجنسين، والأطر العاملة بهذه المؤسسات؛
- **العمل في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين** من أجل توفير الدعم الضروري لاستمرار عمل هذه المؤسسات، من مثل اقتناء المواد الغذائية، ومواد التعقيم، وصرف منح الدعم الموجّهة للجمعيات المشرفة على تسيير مؤسسات الرعاية الاجتماعية برسم سنة 2019، وكذا العمل على إعداد ملف منح الدعم برسم سنة 2020.

3. دعم الشباب في وضعية إعاقة

- استفادة 650 شخص في وضعية إعاقة بـ3 جهات، هي جهة الرباط سلا القنيطرة وجهة طنجة تطوان وجهة فاس مكناس، من عملية "سلامة" التي تتمثل في توفير حقيبة صحية.
- اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الاحترازية الكفيلة بالحفاظ على صحة وسلامة المستفيدين من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية والبديلة، في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، حيث تم تسليم مجموعة من الأجهزة خلال فترة ما قبل وما بعد 10 يونيو 2020، تاريخ الرفع التدريجي للحجر الصحي، وذلك على مجموعة من المستفيدين، غالبيتهم شباب في وضعية إعاقة؛
- معالجة وتسوية الملفات الخاصة بتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، والتي لم تتوقف خلال فترة سريان الحجر الصحي. وفي هذا الإطار، تم توزيع 269 شيكا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، غالبيتهم من الشباب، لإحداث مقاولات صغرى خلال فترة الحجر الصحي، بمبلغ إجمالي بحوالي 11,5 مليون درهم، على أن يتم تمويل 589 مشروعا آخر لفائدة نفس الفئة، قبل متم السنة الجارية (2020)؛
- إطلاق المنصة الرقمية "خدماتي" khadamaty.social.gov.ma التي تقرب خدمة الحصول على شهادة الإعاقة، بتاريخ 6 يوليوز 2020، في 26 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، شملت مركزان عن كل جهة، وذلك في أفق تعميمها على باقي الأقاليم والعمالات؛
- إطلاق **منصة البرنامج الوطني للتوحد "رفيق"** الذي يوفر للأسر المحتضنة للأشخاص ذوي التوحد التواصل عبر الهاتف مع 13 **خلية للتواصل والإرشاد والتوجيه** تسهر عليها كفاءات وطنية مكونة في إطار برنامج رفيق الخاص بمهنيي إعاقة التوحد، حيث استفاد خلال فترة الحجر الصحي **283 أسرة** من تتبع مستمر حول التدابير والإجراءات التربوية والسلوكية التي يمكن إنجازها لفائدة أبنائهم وبناتهم داخل المنازل؛.
- إرساء **منصة للخدمات الدامجة عن بعد** توفر 22كبسولة تربوية دامجة في مجالات التربية والتأهيل الوظيفي للأطفال والشباب في وضعية إعاقة، موجهة للأسر والمهنيين المعنيين، تم تسجيلها بأساليب مبسطة باللغة العربية ولغة الإشارة والأمازيغية، بمشاركة 6 مهنيين مشهود لهم بالكفاءة في المجال.
- **المداومة التربوية** لفائدة **14352 طفل وشاب** في وضعية إعاقة خلال فترة الحجر الصحي، حيث تمت تعبئة **3462** إطارا متخصصا في مجالات التربية وتقويم النطق والترويض والدعم النفسي، تابعين لـ **1297** جمعية شريكة للوزارة في إطار برنامج دعم التمدرس المندرج في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، حيث تم التواصل في هذا الشأن مع **12213** أسرة معنية بخدمة دعم التمدرس.

٧. المجال الصحي

لا بد كذلك من الإشارة للمجهودات المبذولة في المجال الصحي لفائدة التلاميذ والطلبة والشباب، والتي تدخل في إطار **الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية والجامعية**، والتي تروم تعزيز صحة هذه الفئة المهمة من المجتمع من خلال توفير إجراءات وقائية وعلاجية، وذلك بهدف الكشف المبكر عن مختلف الأمراض والاضطرابات والتكفل بها وكذا توفير المعلومات الصحية والمهارات اللازمة لتفادي السلوكيات الغير صحية والتوجه نحو نمط العيش السليم.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بالإجراءات الآتية:

1. الشراكة البين قطاعية 2019-2022

لتحقيق الالتقائية وتظافر الجهود بين القطاعات المعنية، تم إبرام إطار للشراكة في مجال صحة التلاميذ والطلبة والشباب بين قطاعات التربية الوطنية والشباب والرياضة والداخلية والشؤون الاجتماعية والأوقاف والشؤون الإسلامية.

ويتجلى هذا الإطار في اتفاقية للشراكة وبرنامج للعمل البين قطاعي 2019-2022، واللذين تم توقيعهما من طرف الوزراء المعنيين. مما انبثق عنه إعداد وتنفيذ وتتبع برامج بين قطاعية في هذا المجال على المستويين الجهوي والإقليمي.

ومن بين أهم التدابير المتخذة من طرف البرنامج نخص بالذكر:

1. إعداد وتعميم دليل الاشتراطات الصحية الواجب توفرها بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات الشباب والطفولة والشؤون النسوية لتفادي تفشي وباء كورونا إبان فترة الامتحانات المدرسية وكذا بمناسبة التهييئ للدخول المدرسي والجامعي المقبل، وتقديم الدعم التقني والمشورة اللازمين لجعل باقي المؤسسات الأخرى تعمل في ظروف أكثر سلامة؛
2. استكمال تنظيم الحملة الوطنية السنوية من أجل الكشف والتكفل بالمشاكل الصحية للتلاميذ والطلبة والتي تنظم بداية الموسم الدراسي. وتستهدف هذه الحملة 1.5 مليون تلميذة وتلميذ سنوياً (التلاميذ الجدد بالتعليم ما قبل المدرسي وتلامذة السنة الأولى من التعليم الابتدائي وتلامذة السنة الأولى من التعليم الإعدادي) في الوسطين الحضري والقروي. وقد عرفت هذه الحملة تغطية أزيد من 84.2 في المائة من الفئة المستهدفة بالفحوص الطبية والتكفل الطبي بحوالي 259.000 تلميذة وتلميذ.

2. الرفع من المناصب المالية المحدثة والمخصصة للتوظيف بقطاع الصحة

لقد عملت الحكومة على الرفع من المناصب المالية المحدثة والمخصصة للتوظيف بقطاع الصحة، والذي تكون فئة الشّباب أبرز مستفيد منه، إذ تم احداث 4000 منصبا ماليا مخصصة للتوظيف بالقطاع الصحي

برسم سنوات 2018 و 2019 عوض 2000 و 1500 منصبا ماليا برسم السنوات المالية 2016 و2017، كما تمّت برجمة إحداث 4000 منصب جديد برسم الميزانية القطاعية لسنة 2020.

وفيما يخص المناصب المحدثة والمخصصة للتوظيف بقطاع الصحة والمقيدة في الميزانية برسم السنة المالية 2019، فقد تم تخصيص ما مجموعه 357 منصبا لتوظيف الأطباء وجراحي الأسنان والصيادلة و2413 منصبا لتوظيف الأطر التمريضية وتقني الصحة و200 منصبا لتوظيف مساعدين في العلاج و60 منصبا لتوظيف التقنيين في الإسعاف؛

كما تم الرفع من عدد المناصب المفتوحة للمقيمين والذي يتم إدماجهم في أسلاك الوظيفة بوزارة الصحة: إذ بلغت 197 و521 و700 و800 منصبا على التوالي برسم السنوات المالية 2017 و2018 و2019 و2020 كما سيتم العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية لكليات الطب على صعيد المملكة؛

كما تم الإعلان بتاريخ 22 أبريل 2020 عن إجراء مباريات للتوظيف وذلك بفتح 1151 منصبا، موزعة كما يلي:

1. 299 منصبا لفائدة الاطباء من الدرجة الأولى؛
2. 852 منصبا لفائدة الممرضين وتقني الصحة من الدرجة الأولى.

وقد تم اجراء المباريات ما بين 14 و21 مايو 2020 بالنسبة للأطباء، وما بين 14 و29 مايو 2020 بالنسبة للممرضين وتقني الصحة، وذلك عبر اختبارات شفوية تم إجراؤها عن بعد من أجل ضمان سلامة المترشحين والموظفين.

3. إحداث فرص للشغل بمهن الصحة

لإحداث فرص للشغل بمهن الصحة، اعتمدت الحكومة برنامجا إراديا في التكوين والتأهيل في مهن الصحة، من خلال:

1. الرفع من عدد طلبة مهن الصحة حيث بلغ عدد طلبة المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة 5587 و6450 طالبا برسم الموسمين الدراسيين 2017-2018 و2018-2019. بالإضافة الى أنه تم ولوج 2735 طالب بالسنة الأولى للمعاهد العليا برسم السنة الدراسية 2019-2020؛
2. الرفع من عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة: اذ وصل عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة برسم السنوات 2017 و2018 الى 3729 و3288 خريج؛
3. مراجعة تكوين الممرضين اذ تم إحداث ماستر في بيداغوجيا العلوم التمريضية وتقنيات الصحة في 7 معاهد عليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بالرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش وتطوان وأكادير و وجدة والتي عرفت تسجيل 130 طالب برسم السنة الجامعية 2017-2018؛

4. فتح معاهد التكوين المهني في الميدان الصحي وعددها ثمانية: اذ تم ولوج 260 طالب من بينهم 200 مساعد معالج وسيتم برسم 2019 تكوين 1480 طالبا منهم 600 بالمستوى التأهيلي و880 بالمستوى التقني.

4. مواصلة إحداث المراكز المرجعية للصحة المدرسية والجامعية

إذ يبلغ عددها الحالي 124 مركزا، وهي مؤسسات تهدف إلى تمكين التلاميذ والطلبة من التكفل الملائم بالمشاكل الصحية من خلال تحسين مسارات الولوج للعلاجات وبالتالي تعزيز التكفل بالأمراض والاضطرابات. وتقع هذه المراكز ضمن مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية. وتوفر مجموعة من الخدمات المجانية كالفحوصات المتخصصة وفحص حدة البصر وطب الأسنان وكذا الإنصات والمشورة. ولإحداث هذه المراكز، تتكفل وزارة الصحة باقتناء التجهيزات الطبية والمكتبية والتربوية؛

5. توسيع خريطة فضاءات الصحة للشباب

وهي مؤسسات صحية تقدم خدمات ملائمة لاحتياجات الشباب المتراوحة أعمارهم بين 10 و25 سنة في مجالات تعزيز الصحة، وذلك عن طريق تقديم خدمات الاستقبال والإنصات والتوجيه والعيادات النفسية، والعيادات الطبية في بعض التخصصات (طب النساء، الطب النفسي والعقلي، طب الجلد، طب العيون، طب الأسنان)، والتربية الصحية والولوج إلى المعلومات، وذلك من خلال حصص للتنشيط الصحي والتي تنظم داخل الفضاء أو بالمؤسسات الأخرى المرتادة من طرف الشباب كالمدارس ودور الشباب والجمعيات إلخ...

وتقدم هذه الخدمات لجميع الشباب واليافعين سواء أكانوا متمدرسين أم لا ويعتبر الولوج إلى الخدمات مجانيا وغير مشروط. وقد وصل عدد الفضاءات المحدثة على الصعيد الوطني الى 30 فضاء مع العلم أن سنة 2020 ستعرف تجهيز وتحضير 08 فضاء (تامسنا – بن سليمان – سيدي البرنوصي – الرباط – سلا – قلعة السراغنة – مكناس)؛

إضافة إلى الخدمات الطبية، يتم العمل علىتكثيف الخدمات التي تهدف إلى التربية على الصحة وعلى نمط العيش السليم وخاصة النظافة الشخصية. ويتم تنظيم هذه الأنشطة:

1. في شكل برنامج يتم تقديمه داخل المؤسسات التعليمية إبان الفحوصات الطبية المنتظمة من طرف أطباء وممرضي الصحة المدرسية والجامعية، حيث استفاد من هذه المقاربة 492 379 1 تلميذة وتلميذ بنسبة تغطية للفئات المستهدفة فاقت 91 بالمائة.
2. داخل المراكز الطبية السوسيو جامعية وفضاءات الصحة للشباب؛
3. من خلال استغلال الوسائط الحديثة للمعلومات خاصة عبر الموقع الإلكتروني ««santejeunes.ma، والذي تم من خلاله نشر عدد من المحتويات الرقمية الخاصة بتحسيس الشباب حول التدابير الوقائية ضد الإصابة بفيروس كورونا المستجد، كما تم إحداث راديو صحة الشباب لهذا الغرض.

ويتم العمل حاليا على بلورة منصة للتفاعل مع الشباب وبلورة مضامين سمعية بصرية انطلاقا من تساؤلاتهم حول مواضيع الصحة ونمط العيش السليم.

VI. المهن الجديدة والتحول الرقمي

لقد أولت الحكومة عناية خاصة لورش التحول الرقمي، والذي ازدادت أهميته مع الجائحة، ووضعت لتنظيم تدخلاتها في هذا المجال من خلال إصدار ورقة التوجهات الاستراتيجية في أفق 2025 للتحول الرقمي ببلادنا. وتتظافر جهود وتدخلات عدد منم القطاعات والمؤسسات لتطوير هذا التحول الرقمي ببلادنا، والذي ستكون فئة الشباب من أكبر المستفيدين منه.

1. الأكاديمية الرقمية

يوفر العرض الحالي للتكوين في المغرب، حوالي 12 ألف خريج في مهن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنويًا، ورغم ذلك، ما يزال هذا العرض غير كاف، إذ يقدر الخصاص سنة 2019 بحوالي 1500 خريج.

ولسد هذا الخصاص، أطلقت وكالة التنمية الرقمية "الأكاديمية الرقمية"، وهو برنامج موجه بالأساس إلى الشباب، للتكوين في المجال الرقمي، لتلبية احتياجات سوق الشغل الوطني بشكل أفضل.

وتعتبر هذه الأكاديمية برنامجا طموحا ومُبْتَكَرا، يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية:

1. رؤية طموحة تهدف إلى تكوين ما بين 2500 و3000 شاب سنويًا في المهن الرقمية، مع توفير نسبة اندماج في سوق الشغل تتراوح بين 85% و90%؛
2. منهجية تربوية متطورة تقدم محتوى يلبي احتياجات سوق الشغل؛
3. سرعة التنزيل من خلال إقامة شراكات مع الفاعلين المباشرين في هذا المجال.

وكمرحلة تجريبية، ستنطلق دفعة أولى بحوالي 100 شاب، بداية من شتنبر 2020.

2. المهن الجديدة لتشغيل الشباب

في إطار التوجهات الحكومية الرامية للعناية بالشباب بصفة عامة، ولمواجهة الأثر السلبي لجائحة كورونا على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، قامت بعض المؤسسات العمومية بتكييف برمجة ميزانيتها لسنة 2020 قصد المساهمة في الحفاظ على فرص الشغل وتطوير الأنشطة الثقافية والاجتماعية لفائدة الشباب.

وكنموذج لهذه المقاربة، عملت وكالة تنمية جهة الشرق، ولا سيما باعتبارها منطقة حدودية، على توفير أنشطة بديلة للشباب، وهو ما حذا بها لتوجيه مجهوداتها لهذا الغرض، ولإعطاء دفعة قوية للاقتصاد المحلي والجهوي.

ومساهمة منها في تشغيل الشباب، عملت على تشجيع أنشطة استراتيجية مرتبطة بمهن جديدة، من قبيل المهن الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال التي فرضت وجودها لتدبير الأزمات، خاصة في هذه الظرفية العصيبة التي تمر منها بلادنا، وقد اقترحت الوكالة لهذا النوع من الأنشطة بندا خاصا في ميزانية هذه السنة.

وعلى غرار وكالة جهة الشرق، تركز وكالة جهة الشمال جهودها لصالح الشباب، إذ تولهم مكانة بارزة في رؤيتها الاستراتيجية، مستوحاة من البرنامج الحكومي والسياسات العامة الموجهة للشباب.

وفي هذا الإطار فقد عملت الوكالة، من خلال شراكات مع عدد من الفاعلين، على:

1. تعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أقاليمهم؛
2. تحفيز اندماجهم في الحياة النشيطة والجمعوية؛
3. تسهيل وصولهم إلى مختلف المجالات التي تمكنهم من تطوير وإبراز مواهبهم وإبداعاتهم، في مجالات من قبيل الرياضة والثقافة وريادة الأعمال الاجتماعية.

ولقد نفذت هذه الوكالة، منذ عام 2014، 198 مشروعًا لفائدة الشباب بمبلغ إجمالي قدره 2.09 مليار درهم.

3. التحفيز على الابتكار المتعلق بمكافحة كوفيد 19

في إطار تحفيز الابتكار التكنولوجي في المجالات المتعلقة بمكافحة الفيروس COVID 19 ، يقدم المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وبشكل مجاني، خدمات ذات قيمة مضافة للمخترعين والشركات والباحثين في الجامعات ومراكز البحث والتطوير عبر عنوان بريد إلكتروني خاص، وتتجلى هذه الخدمات في الآتي:

1) **توفير إمكانية الاطلاع على المستجدات التقنية على المستوى العالمي** للسماح للمستفيد بالاستلهام من أحدث ما توصل إليه المجال التكنولوجي على نطاق عالمي وتوجيهه نحو التحسينات وفقا للاحتياجات بهدف التصنيع؛
2) **المساعدة المخصصة لإيداع طلبات البراءات عبر الإنترنت**، حيث يوفر المكتب للمرتفقين منصة لإيداع طلبات البراءات عبر الإنترنت؛
3) **إنشاء إجراء فحص معجل لطلبات البراءات**، إذ يستفيد مقدم الطلب من تقليص مدة تبليغ تقرير البحث الأولي مع رأي حول براءة الاختراع من 6 أشهر إلى شهر واحد كحد أقصى، وذلك من تاريخ تسوية طلب البراءة؛
4) **إشعار قابلية استصدار براءة الاختراع بعد الملاحظات أو التعديلات من قبل المودع :، إذ يعطي** المكتب اشعار رأي بقابلية استصدار براءة الاختراع داخل أجل شهر واحد بعد تقرير البحث الأولي. ويسمح إشعار هذا الرأي للمودع بالبت في تمديد طلب البراءة للحماية الدولية أو تسويق الاختراع أو تصنيعه أو طرحه في السوق.
5) **تقرير معلومات عن الوضع القانوني لبراءات الاختراع في المغرب (حسب المنتج أو الطريقة):** في حالة عدم وجود براءة اختراع سارية المفعول في المغرب على منتج أو طريقة من شأنها أن تشكل إمكانية حرية الاستغلال وبالتالي فرصة للتصنيع بتكلفة أقل.

وكحصيلة، فقد تمت مساعدة 40 من الأشخاص الذاتين والمعنويين لحماية ابتكاراتهم المتعلقة Covid 19، وتسجيل 18 طلب براءة الاختراع لحماية ابتكارات متعلقة Covid 19 موزعة كالتالي: 06 جهاز التنفس، 05 جهاز التطهير، 04 جهاز تتبع للأشخاص المصابين بفيروس كورونا، 02 جهاز قناع، 01 دواء علاج فيروس كورونا.

الخاتمة

السيدات والسادة النواب المحترمين

في الختام، أود التأكيد كما أسلفت أن هموم وتطلعات شريحة الشباب توجد في صلب السياسات الحكومية، وأن الحكومة توليها أهمية وعناية خاصة.

وإن طرح السيدات والسادة النواب هذا السؤال المهم كمحور للجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة يؤكد فعلا أن موضوع الشباب ليس موضوعا قطاعيا، ولكنه موضوع يهم مختلف المتدخلين، ولتدبيره بشكل ناجح لابد أن يكون حاضرا بشكل أفقي في سياسات جميع القطاعات، وهو ما نعمل عليه من خلال مختلف البرامج الحكومية التي عرضتها أمامكم.

كما أن الأزمة الصحية الحالية التي تسببت فيها جائحة كورونا "كوفيد-19" وتأثيرها على فئات من الشباب تدفعنا جميعا إلى الإسراع بمضاعفة الجهود، وباتخاذ إجراءات وتدابير لفائدة هذه الشريحة المجتمعية المهمة، ونحن واعون بحجم تأثير هذه الأزمة الصحية، وأيضا واثقون أن التدابير التي اتخذتها الحكومة ستلتقي مع العزيمة الصلبة للشباب لنتجاوز جميعا بشكل سلس هذه المرحلة الصعبة، وأن يحظى الشباب بحقوقهم المشروعة وعلى رأسها الحق في الشغل وفي تحقيق الذات، وأيضا حقهم في المعرفة والتعلم والحق في الترفيه والرياضة وفي المشاركة الفعالة لبناء الوطن.

إننا نطمح إلى تثمين المكتسبات التي حققتها بلادنا لفائدة فئة الشباب، علما أن المغرب خطا خطوات متميزة في إدماج الشباب في الحياة السياسية والمشاركة الديمقراطية، كلبنة أساسية من لبنات دولة الحق والقانون، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، إذ مكن التمييز الإيجابي لهذه الشريحة باعتماد لائحة الشباب من بروز قيادات شابة، تحمل هموم المواطنين، وتسمع صوتها تحت قبة البرلمان، كما مكن خفض السن القانوني للترشيح من 23 إلى 21 سنة وخفض سن التصويت من 20 إلى 18 سنة بقرار ملكي، من إعطاء الدور الذي تستحقه هذه الشريحة للمساهمة في المغرب الحديث.

وهنا أتوجه إلى الأحزاب السياسية والهيئات المهنية والاجتماعية بأن تعطي فرص أكبر للشباب من خلال تمكينهم من مواقع المسؤولية وتشجيعهم على أن يتبوؤوا أدوارهم الريادية ويساهموا في تنمية بلدهم، فهم أمل المستقبل.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته